

الفصل الرابع

نظرية التوزيع

المبحث الأول: نظرية الناتج الحدى لعناصر الانتاج

المبحث الثانى: أثمان خدمات عناصر الإنتاج

المبحث الأول

نظرية الناتج الحدى لعناصر الانتاج

يتناول المبحث الأول شرح نظرية الناتج الحدى لعناصر الانتاج فى مطلبين، كما يلى:

المطلب الأول: التوزيع الشخصى والتوزيع الوظيفى للدخل.

المطلب الثانى: نظرية الناتج الحدى لعناصر الانتاج.

المطلب الأول: التوزيع الشخصى والتوزيع الوظيفى للدخل:

المفهوم الاقتصادى للتوزيع يقصد به توزيع الناتج على عناصر الانتاج التى تضافرت جهودها فى انتاجه. أما الثروة فهى عبارة عن دخل لم ينفق عبر الزمن. ونقصد فى دراستنا توزيع الدخل وينقسم الى توزيع شخصى وتوزيع وظيفى. التوزيع الشخصى للدخل هو بيان مدى التباين فى الدخول التى يحصل عليها الأشخاص بغض النظر عن مصدر هذا الدخل، مثلاً شخص دخله من عمله ١٠٠ جنيه شهرياً فيكون دخله الشخصى ١٠٠ جنيه، وشخص آخر راتبه ١٠٠ جنيه ويحصل على ايجار منزل قدره ٢٠٠ جنيه فيكون دخل الشخص ٣٠٠ جنيه وتوجد طريقتان للتعبير عن توزيع الدخل الشخصى فى المجتمع الأولى بحسب فئات الدخل والثانية بحسب النسبة المئوية للسكان. وفى الطريقة الأولى كما يوضحها الجدول الأول يعبر عن التوزيع الشخصى للدخل وفقاً لفئات الدخل المختلفة، فى الجدول نجد أن ٤٠% من سكان هذا المجتمع يحصلون على دخل يقل عن ٢٥٠ جنيه فى السنة، وأن من يحصل على ٣٠٠٠ جنيه وأكثر فى السنة عبارة عن ١% من سكان هذا المجتمع. وهذا دليل عم عدالة توزيع الدخل.

جدول (١٣): التوزيع الشخصى للدخل حسب فئات الدخل

فئة الدخل فى السنة	النسبة المئوية للسكان	فئة الدخل فى السنة	النسبة المئوية للسكان
اقل من ٢٥٠	٤٠	-٦٠٠	٨
-٢٥٠	٢٠	-١٠٠٠	٦
-٣٥٠	١٢	-٢٠٠٠	٣
-٤٥٠	١٠	٣٠٠٠ فأكثر	١

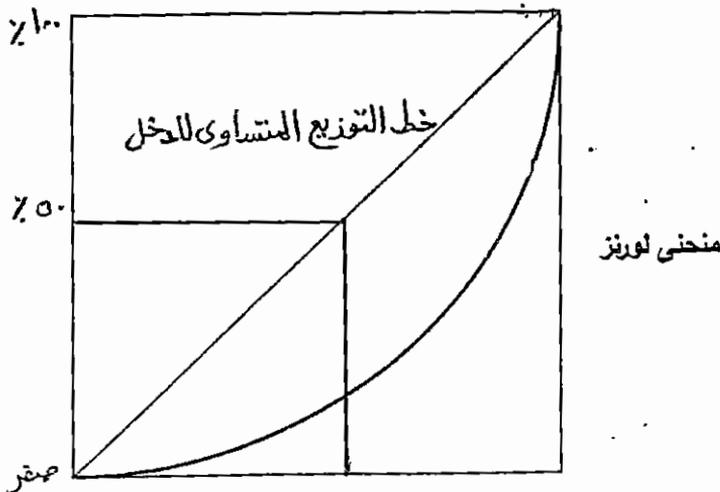
وفى الطريقة الثانية يقسم المجتمع الى عشرة مجموعات كل مجموعة منها تشمل على ١٠% من مجموع السكان ويتم ترتيبهم تنازلياً بحسب مستوى الدخل وتحسب النسبة التى تحصل عليها كل مجموعة من دخل المجتمع. فى الجدول المقابل نجد أن ١٠% من أصحاب الدخل العليا يحصلون على ٣٩% من دخل المجتمع بينما لا يحصل ذوى الدخل القليلة وهم نصف المجتمع فقط على ١٥% من هذا الدخل.

جدول (١٤) : التوزيع الشخصى للدخل حسب نسب السكان

النسبة المئوية للسكان	نسبة مئوية من الدخل	النسبة المئوية للسكان	نسبة مئوية من الدخل
أعلى ١٠	٣٩	١٠ السادسة	٦
١٠ الثانية	١٥	١٠ السابعة	٤
١٠ الثالثة	١٣	١٠ الثامنة	٣
١٠ الرابعة	١١	١٠ التاسعة	١,٥
١٠ الخامسة	٧	١٠ العاشرة	٠,٥

ويستخدم منحى لورنز لقياس درجة التفاوت فى توزيع الدخل فى المجتمع وذلك بقياس المسافة المحصوره بين منحى لورنز وبين القطر الرئيسى فى شكل يجمع بين التوزيع المتجمع الصاعد لكل من الدخل والسكان. وهو ما يعرف باسم نسبة التركيز.

شكل (٤٣) : منحى لورنز



التوزيع الوظيفي للدخل يقصد به كيفية توزيع الدخل على عناصر الإنتاج كالاتى: عنصر العمل عائده الأجر، عنصر الأرض عائده الربح، عنصر رأس المال عائده الفائدة وعنصر التنظيم عائده الربح. ويمكن تقسيم عناصر الإنتاج الى عنصرين هما العمل وحقوق التملك، ويوزع الناتج الى عائدتين هما عائد العمل وعوائد حقوق الملكية. وعاده تكون نسبة من يحصل على دخله من العمل فى مجتمع ما أكبر عادة من حقوق التملك.

محددات توزيع الدخل:

يتحدد توزيع الدخل بعدة عناصر من أهمها مايلى:

أ. كيفية توزيع الموارد فى المجتمع.

ب. قدرات ومهارات الافراد.

ج. القوانين السائدة خاصة المتعلقة بالضرائب والوراثة والملكية.

المطلب الثانى: نظرية الناتج الحدى لعناصر الإنتاج:

يتم توزيع الناتج بين عناصر الإنتاج المشتركة فى العملية الإنتاجية بأن يحصل العنصر الإنتاجى على عائد مساو لقيمة ناتجه الحدى. والناتج الحدى للعنصر عبارة عن الناتج الحدى العينى له مضرورياً فى ثمن السلعة المنتجة. كلما كان الناتج الحدى العينى يتناقص بزيادة عدد الوحدات المستخدمة، وثمان السلعة ثابت فى ظل المنافسة الكاملة فإن قيمة الناتج الحدى تتناقص بزيادة الوحدات المستخدمة من عنصر الإنتاج. ويسمى المنتج الى الحصول على أقصى ربح بتوظيف وحدات اضافية من عناصر الإنتاج طالما كان الايراد الاضافى الناشئ عن تشغيل أية وحدة جديدة من العنصر أكبر من التكلفة الاضافية التى يتحملها المنتج أى طالما كانت قيمة الناتج الحدى لها أكبر من ثمن خدمات العنصر.

فمثلاً بفرض أن الناتج الحدى العينى للوحدة رقم ٥ من أحد عناصر الإنتاج هو ٤ وحدات سلعة، ثمن الوحدة المنتجة يساوى ١٠ جنيه فتكون قيمة الناتج الحدى للعنصر ٤٠ جنيهاً فإذا كان أجر الوحدة من خدمات العنصر الإنتاجى ٣٠ جنيهاً فمن صالح المنتج الذى يسعى الى تعظيم ارباحه أن يوظف هذه الوحدة وهكذا. ونظراً لانتهاك قانون تناقص الإنتاجية الحدية نفرض أن الناتج الحدى العينى للوحدة رقم ٨ هو ٢,٥ وحدة من وحدات السلعة فإن قيمته تساوى ٢٥ جنيهاً فيحقق المنتج خسارة قدرها ٥ جنيه إذا وظف هذه الوحدة.

أولاً: مثال لنظرية الناتج الحدى فى التوزيع:

منتج يزرع القمح، وسعر الكيلو جرام منه ٢٠ جنيهاً، بفرض أن مساحة الأرض ثابتة ويريد تحديد عدد العمال الذى سيوظفه على افتراض أن سوق العمل خاضع لظروف المنافسة الكاملة وكان أجر العامل ٤٠ جنيهاً. فنقوم بتحديد الناتج الحدى لخدمات وحدات العمل المتتالية كما يلى:

جدول (١٥) : نظرية الناتج الحدى فى التوزيع

وحدات العمل (١)	الكمية المنتجة (٢)	الناتج الحدى العيى للعمل (٣)	سعر القمح (٤)	قيمة الناتج الحدى (٥)	اجر العامل (٦)
٣	١٢	-	٢٠	-	٤٠
٤	٢٢	١٠	٢٠	٢٠٠	٤٠
٥	٣٠	٨	٢٠	١٦٠	٤٠
٦	٣٦	٦	٢٠	١٢٠	٤٠
٧	٤٠	٤	٢٠	٨٠	٤٠
٨	٤٢	٢	٢٠	٤٠	٤٠
٩	٤٣	١	٢٠	٢٠	٤٠

العمود رقم ١ يمثل الوحدات المستخدمة من عنصر العمل. عمود رقم ٢ عباره عن الناتج الكلى من القمح باستخدام وحدات العمل الموضحة بالعمود الأول. عمود رقم ٣ يمثل الناتج الحدى للعمل أو الانتاجية الحدية له. عمود رقم ٤ يوضح سعر القمح الثابت عند ٢٠ جنيها، عمود رقم ٥ يمثل قيمة الناتج الحدى وهو حاصل ضرب عمود ٣ فى عمود ٤. عمود رقم ٦ يوضح أجر العامل وهو ثابت عند ٤٠ جنيه ووحداته المتتاليه متماثلة.

إذا قام المزارع بتوظيف ٥ عمال يكون انتاجهم الكلى ٣٠ كيلو جراما من القمح، ويعادل الناتج الحدى لعنصر العمل ٨ كيلو جراما وبالتالي تبلغ قيمة الناتج الحدى للعامل الخامس ١٦٠ جنيها لكنه يحصل على أجر يعادل ٤٠ جنيها فيكون من صالح هذا المزارع توظيف العمال الخمسه وهكذا الى العامل رقم ٨ حيث يكون قيمة الناتج الحدى = أجر العامل = ٤٠ جنيها ويتوقف عند ذلك لأن عند الوحدة رقم ٩ يعادل انتاجها الحدى ٢٠ جنيها بينما تكلفتها لدى المنتج ٤٠ جنيها فلا يوظفها المنتج.

قاعدة: فى ظل المنافسة الكاملة يتم توظيف كل عنصر من عناصر الانتاج الى الحد الذى يتعادل عنده سعر هذا العنصر مع قيمة ناتجة الحدى، أى أن:

الأجر = عائد عنصر العمل = قيمة الناتج الحدى لعنصر العمل

الربح = عائد عنصر الأرض = قيمة الناتج الحدى لعنصر الأرض

الفائدة = عائد عنصر رأس المال = قيمة الناتج الحدى لعنصر رأس المال

الربح = عائد عنصر التنظيم = قيمة الناتج الحدى لعنصر التنظيم

ولبيان كيفية توزيع الناتج بين عناصر الانتاج الأرض (عنصر ثابت) والعمل (عنصر متغير) عند تشغيل المزارع ٨ عمال نجرى الخطوات التالية:

$$\text{قيمة الانتاج} = \text{كمية الانتاج} \times \text{السعر} = ٢٠ \times ٤٢ = ٨٤٠ \text{ جنيها}$$

$$\text{مخصص الأجر} = \text{وحدات العمل} \times \text{أجر العامل} = ٤٠ \times ٨ = ٣٢٠ \text{ جنيها}$$

$$\text{نصيب الأرض} = \text{الربح} = \text{قيمة الانتاج} - \text{مخصص الأجر}$$

$$= ٨٤٠ - ٣٢٠ = ٥٢٠ \text{ جنيها}$$

$$\text{إذا نصيب الأجر الى اجمالي الناتج} = ٣٢٠ \times ١٠٠ = ٣٢\%$$

$$٨٤٠$$

$$\text{نصيب الربح الى اجمالي الناتج} = ٥٢٠ \times ١٠٠ = ٦٢\%$$

$$٨٤٠$$

ثانياً: أثر ارتفاع سعر عنصر الانتاج:

ارتفاع سعر العنصر المتغير، العمل مثلاً، يؤدي الى نقص الكمية الموظفه منه ويرجع السبب في ذلك الى تناقص الناتج الحدى للعمل، لذلك يقلل المنتج من الكمية المستخدمة من العمل حتى يتحقق التعادل بين قيمة الناتج الحدى للعمل وأجره الذى ارتفع. فمثلاً يفرض أن أجر العامل فى المثال السابق ارتفع الى ٨٠ جنيهاً فما أثر ذلك على الكمية الموظفه من العمال وعلى الأنصبه الموزعه على كل من العمل والأرض ؟

فى الجدول السابق تغير مكونات العمود رقم ٦ لتصبح جميعها ٨٠ جنيهاً، ويتحقق التوازن فى هذه الحالة عند تشغيل العامل رقم ٧ ونجد أن:

$$\text{قيمة الانتاج} = ٢٠ \times ٤٠ = ٨٠٠ \text{ جنيها}$$

$$\text{مخصص الأجر} = ٨٠ \times ٧ = ٥٦٠ \text{ جنيها}$$

$$\text{الربح} = ٨٠٠ - ٥٦٠ = ٢٤٠ \text{ جنيها}$$

يلاحظ أن ارتفاع أجر العامل مع بقاء الظروف الأخرى على ماهى عليه قد أدى الى زيادة نصيب الأجر فى الناتج اذا ارتفع الى ٧٠% (١٠٠ × ٨٠٠ / ٥٦٠) بعد أن كان ٣٨%، وفذا يشير الى أن الطلب على العمل قليل المرونة، أى أن ارتفاع الأجر أدى الى نقص عدد العاملين ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الأجر، وبالتالي زاد مخصص الأجر، لذلك تطالب نقابات العمال برفع الأجر ليزيد نصيب اعضائها فى الناتج اعتقاداً منها أن الطلب على العمل عند مستويات الأجر المساند قليل المرونة.

ويجب التأكيد على أن الشرط الأساسى الواجب توافره حتى تتساوى التكلفة الحدية لخدمات العنصر مع قيمة ناتجة الحدى هو افتراض سيادة المنافسة الكاملة حيث تميل أثمان السلع والخدمات الى الثبات النسبى. أما فى حالة الاحتكار، مثلاً المنتج يحتكر شراء خدمات عنصر العمل أو تكون

هناك نقابات عمال، فإن السعر لن يكون ثابتاً فعلى المنتج أن يعرض سعراً أعلى إذا أراد توظيف عدد أكبر من العمال وعليه أن يخفض الثمن للسلعة إذا أراد بيع كمية أكبر منها.

والخلاصة أن لتوزيع الدخل في المجتمع أهمية كبيرة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتتحدد أسعار عناصر الإنتاج بتساوي قيمة عائد العنصر الانتاجي المتغير مع قيمة انتاجه الحدى.

المبحث الثانى

أثمان خدمات عناصر الإنتاج

بعد أن ناقشنا المبادئ العامة التي تحكم أثمان خدمات العوامل الإنتاجية وبعد إلقاء الضوء على نظرية الإنتاجية الحدية في تحديد أثمان هذه الخدمات، نقوم الآن بدراسة مختصرة للعوامل التي تحدد أثمان خدمات عناصر الإنتاج الأربعة كل على حدة، فنتناول أولاً الأجر وهو عائد عنصر العمل ثم الربح وهو عائد عنصر الأرض، ثم الفائدة عائد عنصر رأس المال وأخيراً الربح وهو عائد عنصر التنظيم.

وبناء على ذلك يتناول هذا المبحث شرح أثمان خدمات عناصر الإنتاج في أربعة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: نظرية الأجر.

المطلب الثانى: نظرية الربح.

المطلب الثالث: نظرية الربح.

المطلب الرابع: نظرية الفائدة.

المطلب الأول: نظرية الأجر:

أولاً: تعريف الأجر وأسباب تفاوت الأجر:

(أ) : تعريف الأجر:

الأجر هو ثمن خدمات عنصر العمل، أى المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير، ومن وجهة نظر أخرى نجد أن الأجر هو الدخل الذي يحصل عليه العامل في مقابل ما يبذله من مجهود في فترة معينة لحساب صاحب العمل.

والعمل في المعنى الاقتصادي يشمل جميع المجهودات الإنسانية التي تبذل لخلق المنافع أو زيادتها، سواء أكانت هذه المجهودات عضلية أم ذهنية. والعمل كعنصر من عناصر الإنتاج يتميز عن العناصر الأخرى بميزة أساسية وهي أن له دور مزدوج يتمثل في كونه عنصراً إنتاجياً يسهم في العمليات الإنتاجية إلى جانب كونه مستهلكاً، وأن هدف العمليات الإنتاجية هو في النهاية إنتاج سلع وخدمات لإشباع حاجاته.

العامل في المعنى الاقتصادي إما أن يعمل لحسابه الخاص وفي هذه الحالة يسمى العمال الذين من هذا النوع بالعمال المستقلين، وهم أولئك الذين لا يخضعون في علاقاتهم لرب عمل ويتصلون بالمستهلك مباشرة، أما الذين يبيعون خدماتهم نظير أجر يتسلمونه من أرباب الأعمال فيطلق عليهم العمال غير المستقلين. ومن أهم ما يميز العمال المستقلون هو أن دخول الطائفة الأولى في أغلب